

المملكة العربية السعودية

نظام

توحيد الطوابع

336.272.A65nA

العربية السعودية . قوانين ، أنظمة ،
الخ .

نظام توحيد الطوابع .

336.272

A65nA

نظام توحيد الطوابع

ت الموافقة على هذا النظام في كتاب الديوان العالى
رقم ٢٥ / ١ / ١٣٧٦ وتاريخ ١٠ / ٨ / ٣٦٨

قيمة النسخة ٣٢ ^ص سعودى

مطبعة الحكومة
مكة المكرمة
١٣٧١ هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

نظام

توحيد الطوابع

صدرت الموافقة على هذا النظام في كتاب الديوان العالي

رقم ٢٥ / ١ / ١٧٧٦ وتاريخ ١٠ / ٨ / ١٣٦٨

قيمة النسخة $\frac{٢}{٢٢}$ سعودي

مطبعة الحكومة
مكة المكرمة

١٣٧١ هـ

المملكه العربيه السعوديه
وزارة الداخلية
علا

الرقم ٦٨٥٣

التاريخ ٢٥ / ٨ / ٦٨

التوابع ١٥

الموضوع : توحيد الطوابع

الى وزارة المالية

ترو ن طى هذا صورة من قرار مجلس الشورى رقم ٩٩ فى ١٦ / ٥ / ٣٦٨
بصورة من النظام الذى تقرر وضعه لتوحيد الطوابع . وحيث قد صدرت الموافقة
العالية على ذلك فى كتاب الديوان العالى رقم ٢٥ / ١ / ١٧٧٦ وتاريخ ١٠ / ٨ / ٦٨
فينبغى اعتماده والاعاز الى من يلزم بطبع النسخ الكافية منه وتوزيعها من قبلكم
على عموم الدوائر الحكومية فى المملكة مع اعطاء ديوان هذا المقام عشر نسخ
منها ولذا حرر

نائب جلالة الملك

صورة قرار مجلس الشورى

رقم ٩٩ تاريخ ١٦ / ٥ / ٣٦٨

اطلع مجلس الشورى على اوراق المعاملة المشفوعة الواردة من اللقاه السامى
يرقم ٩٣٠ فى ٢١ / ١ / ٦٨ المتضمنة طلب وزارة المالية بخطابها المرفوق رقم
٥٤٦١٣ / ٤ فى ٢٨ / ١٢ / ٣٦٦ توحيد الطوايع وجعل ماياصق على المعاملة
أوالسند طابعاواحداف توفيرالمصاريف طبع الطوايع وتنظيالموضع واختصارالمراجعة
فى التدقيق .. الخ

وقد قدمت الوزارة برفق خطابها رقم ٧٠٦ / ٤ فى ٦ / ١ / ٦٨ مشروع
نظام شامل بتوحيد الطوايع بناء على طاب مجلس الشورى بخطابه المرفق رقم
٢١٥ فى ٧ / ٤ / ١٣٦٧

وقد عهد المجلس الى لجنة الانظمة لديه لدراسة الموضوع بحضور مندوب عن
وزارة المالية فقدمت تقريرها المتخذ بحضور واشترك مندوب وزارة المالية السيد
حسن فقى وهو . (بالاتفاق مع مندوب وزارة المالية رئيس ديوان الواردات السيد
حسن فقى درست اللجنة مشروع نظام توحيد الطوايع وبعد مقابلة المشروع
المعرض بالنظام السابق قررت اللجنة الموافقة على ماهو مدون فى الحقل الايسر
من التقرير المرفوق . اما اقيام الطوايع وتحديددها على الوضع المعروض الذى تختلف
فى معظم الاقيام عن الجدول القديم فلم يتم الاتفاق عليه بعد مع المندوب وقد رجعت
اللجنة فصله الى ان تنتهى الى اتفاق معه فى الخصوص المذكور وحينذاك يعرض
على المجلس فى جلسة اخرى ليمدى رأيه الاخير فيه .

ثم اجتمعت لجنة الانظمة ثانيا بمحضور مندوب وزارة المالية السيد حسن فقي
ووضعت جدول قسم الطوابع بالاتفاق مع المندوب المذكور على الشكل المعدل
المعروض من قبل اللجنة .

وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم قرر المجلس الموافقة علي مشروع النظام
المبحوث عنه حسبما هو مدون في الحقل الايسر من الاوراق المرفوقة الموقع عليها
من قبل المجلس وقد جرى وضع المواد التي اتفقت لجنة الانظمة عليها مع مندوب
وزارة المالية في الحقل الايمن - ولما ذكر جرى التوقيع .

رئيس مجلس الشورى

النائب الاول

النائب الثانى

عنه

صالح شطا

..

صالح شطا

أعضاء _____

طاهر الدماغ محمد علي خوقير محمد مغير بنى عبيد مدنى محمد القاسى محمد الفضل

صورة طبق الاصل

المدير العام لديوان النيابة العامة

التوقيع

الفصل الأول

- ١ — اقيام الطوابع عبارة عن اوراق ذات قيمة رسمية محدودة تلتصق على الاستدعاءات والسندات والاعلانات وغيرها من المعاملات المقيمة بهذا النظام .
- ٢ — توحد الطوابع النسبية والمقطوعة وتعتبر قيمتها اساسا لقبول المعاملات سواء كانت هذه المعاملات من حيث الاساس تابعة لطابع نسي أو مقطوع أو طابع طرق طالما ان المقصد يدور حول الصاق الطابع واستيفاء قيمته بدون تفريق بين كل منهما بمعنى انه يجوز الصاق طابع نسي أو مقطوع بنفس القيمة سواء كانت للمعاملات تابعة لطابع نسي أو مقطوع أو طابع طرق .
- ٣ — ان طبع الطوابع وتأمين بيعها واستيفاء ثمنها من اختصاص وزارة المالية .
- ٤ — تباع الطوابع بمعرفة الدوائر والاشخاص الذين تمنحهم وزارة المالية رخصا رسمية .
- ٥ — الاوراق والمستندات الخاصة للطابع يعود ثمنها على من يوقع عليها من اصحاب العلاقة .
- ٦ — الاعلانات الخاصة للطابع بموجب هذا النظام يطالب بثمنها اصحاب العلاقة الذين يوزعون هذه الاعلانات شخصيا أو بالواسطة .
- ٧ — تعدد الامضاءات على ورقة واحدة لا يستلزم الصاق طابع بالنسبة لعدد الموقعين بل يكفي بالصاق الطابع المحدد في هذا النظام اما اذا استنسخ عنها صورة او صوراً متعددة فيكون كل نسخة من هذه الصور خاضعة للطابع المقرر بموجب هذا النظام .

٨ — الاعلانات التي يوزع منها نسخ متعددة تكون كل نسخة منها خاضعة للطوابع .

٩ — تبطل الطوابع الملتصقة على الاوراق والمستندات جميعها عن طريق وضع التاريخ والامضاء او الختم او بصم الابهام عليها وفقا للامودج المحرر في آخر هذا النظام (١) .

١٠ — الطوابع التي لم تكن مبطلة على الوجه المحرر بالمادة السابقة تبطل بمعرفة اول موظف تمر عليه المعاملة او تحفظ لديه وذلك بالختم الرسمي العائد للدائرة .

١١ — اذا الصقت الطوابع بقيمة الرسم على السندات الموقفة فللازم لأعادة أخذ الرسم على السندات الرسمية بل يوضع شرح من الادارة على السند يفيد استيفاء الرسم بالسندات الموقفة على أن يربط السند الموقت بالسند الاصلى للرجوع اليه عند الاقتضاء .

١٢ — يجوز الصاق طوابع متعددة على احدى المعاملات شريطة أن تكون قيمتها معادلة لقيمة الطابع المحدد في هذا النظام .

الفصل الثاني

« في تحديد قيمة الطابع »

١٣ — تحدد قيمة الطابع الواجب الصاقه على جميع الاوراق والمعاملات على الوجه الآتي باعتبار القروش السعودية وذلك عدان قيمة الطابع المخصص لمنفعة الطرق .

(١) بموجب قرار مجلس الشورى رقم ٢ في ٢٩ / ١ / ٦٩ الموافق عليه بالامر السامي رقم ١٩٣٦ في ١١ / ٣ / ٧١ النفي عجز المادة (٩) واصبحت هكذا « تبطل الطوابع الملتصقة على الاوراق والمستندات جميعها عن طريق وضع التاريخ والامضاء والختم أو بصم الابهام عليها »

سعودي

ص

- ١٠٠ أ (تصاريح الاختراعات .
- ١٠٠ ب (التصاريح الخاصة باحداث مطابع ومعامل وما هو في حكمها من المؤسسات الصناعية .
- ٢٥٠ ج (انظمة شركات المساهمة الداخلية التي يجرى تسجيلها من قبل الحكومة .
- ١٠٠ د (صكوك الشركات التي تحرر على نسختين او نسخ متعددة (على كل نسخة منها)
- ٥ هـ (الرخص التي تعطى للغواصة والبحارة سنويا .
- ٥ و (تصاريح السفن الشراعية بالسفر لكل مرة من المرات .
- ٥٠ ز (الرخص التي تعطى للسباح بطبع الكتب والرسائل والجرائد .
- ٥ ح (جوازات السفر والتصديق على جوازات سفر القادمين والمسافرين

سعودي

ص

- ٢/٥ ط (الحوالات المشروط اداؤها من الخزينة حين ابرازها .
- ٢ ي (الاعلانات العائدة لمنافع الافراد والشركات التي تنشر على صفحات الجرائد والرسائل .
- ٥/٠ ك (الاعلانات العادية التي يوزعها التجار والقومسيونية وامثالهم عن كل نسخة منها .

١٤ — السندات

بقيمة الطابع

سعودي

ص

- ٥ أ (سندات اسهم الشركات .

٥ (ب) سندات التعمد التي تؤخذ من المتهدين أثناء المزايدات والمنقصات الرسمية.

١٠ (ج) سندات الكفالة الغير محتوية على مبلغ معين .

٢٥ (د) سندات الكفالة المحتوية على مبلغ معين مهما كان مقداره .

٥ (هـ) سندات كفالات الحضور التي تؤخذ في مديرية الامن العام وفروعها .

٥ (و) سندات الكمالات الشخصية ولو كانت محتوية على مبلغ معين

٥ (ز) السندات التي تؤخذ عند توديع الأموال المرهونة او المحجوزة

الى شخص ثالث والسندات التي تعطى من المرتهن الى الراهن .

١٥ (ح) سندات التأمينات النقدية التي لا تحوى مبلغا معينا .

٥ (ط) السندات التي تؤخذ على اصحاب الامانات الضائعة عند تسليمها

اليهم .

٢ (ي) سندات بدل اشتراك الجرائد والرسائل .

٥ (ك) السند البحري لمشتري السفن .

١ (ل) سندات الايجار والاستئجار المحتوية لحد ١٠٠٠ قرش .

٢ (م) سندات الايجار والاستئجار من ١٠٠١ الى ٥٠٠٠ قرش .

٣ (ن) سندات الايجار والاستئجار المحتوية من (٥٠٠١) الى ١٠٠٠٠

قرش

٥ (س) سندات الايجار والاستئجار المحتوية من ١٠٠٠١ — ٢٥٠٠٠

قرش .

١٠ (ع) سندات الايجار والاستئجار المحتوية من ٢٥٠٠١ — ٥٠٠٠٠ قرش .

سمودى

١٥	ف) سندات الايجار والاستئجار المحتوية من ٥٠٠٠١ - ٧٥٠٠٠ قرش
٢٠	ص) سندات الايجار والاستئجار المحتوية من ٧٥٠٠١ - ١٠٠٠٠٠ قرش .
٣٠	ق) سندات الايجار والاستئجار المحتوية من ١٠٠٠٠١ - ١٥٠٠٠٠ قرش .
٥٠	ر) سندات الايجار والاستئجار المحتوية من ١٥٠٠٠١ - وما فوق
٥/٥	ش) سندات التأمينات النقدية المحتوية لحد ١٠٠ قرش .
١	ت) سندات التأمينات النقدية المحتوية من ١٠١ - ١٠٠٠
٢	ث) سندات التأمينات النقدية المحتوية من ١٠٠١ وما فوق
١	خ) السندات المتضمنة القبض والاستلام والابراء سواء كانت محتوية على مبلغ معين او لم تكن .
٥/٥	ذ) السندات المحتوية على ١٠٠٠ قرش وما دون ذلك .
١	ض) السندات المحتوية على ١٠٠١ - ٢٠٠٠ وما زاد عن ذلك يؤخذ عن كل الفى قرش وكسورها قرش واحد .
١٥	١٥ - المقاولات والتعهدات

قيمة الطابع
سمودى

١١	أ) المقاولات التي لا تحتوى بمبلغا معينا .
٣	ب) المقاولات المحتوية على مبلغ معين لحد ١٠٠٠٠ قرش .
٥	ج) المقاولات المحتوية على مبلغ من ١٠٠٠١ الى ٢٥٠٠٠ قرش .
١٠	د) المقاولات المحتوية على مبلغ من ٢٥٠٠١ - ٥٠٠٠٠ قرش .
١٥	هـ) المقاولات المحتوية على مبلغ من ٥٠٠٠١ - ٧٥٠٠٠ قرش .
٢٠	و) المقاولات المحتوية على مبلغ من ٧٥٠٠١ - ١٠٠٠٠٠ قرش

قيمة الطابع
سعودى

- ٣٠ ز) لتقاولات المحتوية على مبلغ من ١٠٠٠٠٠١ — ١٥٠٠٠٠٠ قرش .
٥٠ ح) المقاولات المحتوية على مبلغ من ١٥٠٠٠٠١ وما فوق .
١٠ ط) التعمدات الغير مشتملة على مبلغ معين .

١٦ - البيانات

قيمة الطابع
سعودى

- ٥ أ) البيانات المتضمنة نوع ومقدار البضائع الواردة الى التجار والتي تبرز لأدارات الرسوم .
٢/٥ ب) البيانات المحتوية على مقادير واصناف البضائع المنقولة من السفن والطائرات شيئا فشيئا والمسجلة لادارة الرسوم من قبل وكلاء الشركات .
٥ ج) البيانات التي تعطى لاصحاب البضائع من قبل وكلاء الشركات الخاصة بالاشياء التي لا تدخل في مستودعات الرسوم .
١ د) البيانات المتضمنة استلام الاوراق المبلغة من قبل الدوائر الرسمية الى الافراد .
١٠ هـ) البيانات المتضمنة نوع الانشاءات المراد اجراؤها والتي تقدم الى الدوائر الرسمية من قبل الافراد .

١٧ - الوكالات

قيمة الطابع
سعودى

- ٥٠ أ) الوكالات المحتوية صيغة التعميم .
٢٥ ب) الوكالات المحتوية صيغة التخصيص .

قيمة الطابع
سعودى
٥

٥ ج (الوكالات المتضمنة لتسليم راتب الموظفين والمستخدمين
لموكلهم (عن كل موكل)

١٨ — الشهادات

قيمة الطابع
سعودى
٥

١٥ أ (شهادات البضائع المرسله من اسكلة لآخرى المصدقة من
ادارة الرسوم

٥ ب (الشهادات والبيانات والنصاديق التى تعطى من الدوائر الرسمية
بناء على طلب أصحاب العلاقة .

٥ ج (الشهادات التى تعطى لمخرجى المدارس التحضيرية .

١٠ د (الشهادات التى تعطى لمخرجى المدارس الابتدائية .

١٥ هـ (الشهادات التى تعطى لمخرجى المدارس الثانوية .

١٩ — الاستدعاءات والعرائض .

قيمة الطابع
سعودى
٥

٢/٥ ا (العرائض التى ترفع للأعتاب الملكية .

٢/٥ ب (الاستدعاءات التى تقدم الى الدوائر الرسمية .

٢/٥ ج (صورة البرقيات والاستدعاءات التى تقدم الى الدوائر الرسمية

٢ — الاوراق والقيذاكر .

- ٢ (ا) تذاكر المراجعة التي تعطى من الدوائر الرسمية الى الافراد بناء على طلبهم .
- ٢ (ب) تذاكر الجلب واذا كانت ذات قسمتين فكل قسيمة منها تابعة لهذا الطابع .
- ٥ (ج) تذاكر القابعية (الجنسية)
- ١٠ (د) اوراق الدور والتسليم والمضابط المتضمنة براءة المأمورين .
- ١٠ (هـ) اوراق تراجم احوال الموظفين .
- ١٠ (و) صورة الاوراق المثبتة التي تربط عادة مع تراجم احوال الموظفين (وان تعددت) .
- ٢٥ (ز) صور وخلاصة الاوراق المتضمنة للقرارات والقيود الرسمية التي تعطى للافراد بناء على طلبهم .
- ٢ (ح) صور التذاكر التي تعطى بالتصريح للسفن بالسفر — لتقديمها لادارة الحاجر الصحية .
- ١٠ (ط) الاوراق المحفوية على شرائط الالتزام تعطى للمتزمين والمتعهدين .
- ٥ (ي) اوراق الشحن المعطاة من شركات البواخر والطائرات والسكك الحديدية لأصحاب البضائع .
- ٢/٥ (ك) اوراق الفسخ التي تعطى من دائرة الرسوم للبواب .
- ١٠ (ل) التقارير المتضمنة تعديل او تخمين قيمة الاملاك وبدل ايجارها .
- ٢/٥ (م) كشوفات الحسابات التجارية (فواتير) .

قيمة الطابع
سعودى

- ٥٠ أ (الوصايا التى لا تحتوى مبلغا معيناً .
- ٥ ب (حجب النفقة منها كانت محتوياتها .
- ٢٥ ج (كافة الحجب والاعلامات والوكالات والسندات سواء كانت محتوية على مبلغ معين أو لم تسكن الصادرة فى الاقطار الاجنبية عند ابرازها لدوائر الحكومة .
- ٢٥ د (الحجب والاعلامات الصادرة من المحاكم الشرعية الغير المحتوية على مبلغ معين .
- ١ هـ (الحجب والاعلامات الشرعية المحتوية على مبلغ لحد — ٢٠٠٠ قرش
- ٢ و (الحجب والاعلامات الشرعية المحتوية من ٢٠٠١ — ٥٠٠٠ »
- ٣ ز (الحجب والاعلامات الشرعية المحتوية من ٥٠٠١ — ١٠٠٠٠ »
- ٥ ح (الحجب والاعلامات الشرعية المحتوية من ١٠٠٠١ — ٥٠٠٠٠ »
- ١٠ ط (الحجب والاعلامات الشرعية المحتوية من ٥٠٠٠١ وما فوق
- ٥٠ ى (اجازات عقد النكاح التى تعطى من قبل الجهات المختصة .
- ٢٢ — الوصولات

قيمة الطابع
سعودى

- ١ أ (الوصولات المتضمنة اسقلام اجرة البرقيات والتجارير المضمونة
- ١ ب (الوصولات التى تعطى من قبل الدوائر الرسمية منها كانت محتوياتها
- ٢٣ — قيمة الطوابع المحدودة بالمواد ١٣ — ١٤ — ١٥ — ١٦ — ١٧ —
- ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — لاتشمل الطابع المخصص لمنفعة الطرق
- ان هذا الطابع يجب الصاقه على حدة .

الفصل الثالث

(الجزء النقدي)

٢٤ — كل من يتجرأ من الاشخاص على بيع الطوابع بدون رخصة رسمية يبيع شيئاً منها بزيادة عن قيمتها الرسمية المحدودة يجازى للمرة الاولى بخمسة وستين ريالاً سعودياً و يضاعف هذا الجزاء في كل مرة يتكرر منه ذلك واذا كان من موظفين فيطبق في حقه ما قضت به المواد الخاصة من احكام نظام الموظفين .

٢٥ — كل من يقلد الطوابع شخصياً او بالواسطة ويبيع شيئاً منها أو يساعد الى ذلك على علم منه يجازى بالحبس مدة حدها الاقصى خمسة سنوات واذا كان من الموظفين فيطبق في حقه ما قضت به المواد الخاصة من احكام نظام الموظفين .

٢٦ — كل من يستعمل الطوابع التي سبق استعمالها يجازى بغرامة قدرها خمسة اضعاف الطابع المستعمل او بالسجن من يوم الى اسبوع .

٢٧ — المعاملات والسندات وجميع الاوراق الخاضعة للطوابع التي لم تلصق على المعاملات او كانت ناقصة عن المقدار المحدد في هذا النظام فتمضاهن اكمال نقص يغرم صاحبها بعشرة امثال قيمة الطابع الواجب الصاقه تاماً او اكلاماً .

٢٨ — يلصق بقيمة الغرامة المحررة بالمادة السابقة طوابع على نفس المعاملة تبطل حسب الاصول

٢٩ — الموظف الذي يقبل معاملة من المعاملات الخاصة للطوابع غير ملصق عليها الطوابع المحدودة في هذا النظام تماماً او نقصاً يغرم بدفع خمسة وعشرين ريالاً سعودياً جزاءاً نقدياً ويحسم هذا الجزاء من راتبه ويقدر ايراً لمصلحة الخزينة استناداً الى مذكرة تصدر عن وزارة المالية .

الفصل الرابع

﴿ المعفيات ﴾

- ٣٠ - أ) عموم الاوراق الرسمية والمعاملات المتعلقة بها لتبادل بين الدوائر الرسمية
 ب) أوراق حلب الافراد الصادرة من طرف الدوائر الرسمية بناء على طلب الحكومة لمصلحتها .
 ج) الاوراق المستورة التي يرسلها القضاة والمحكم والدوائر الرسمية الى الافراد واجوبتها .
 د) الشهادات الصادرة عن عمد المحلات وأئمة القرى المقدمة للدوائر الرسمية بشأن الوقوعات .
 هـ) مضابط الانتخاب والتوجيه .
 و) شهادات اوراق التصديق والاخبار العائدة لمنافع المساجد وجميع المؤسسات الخيرية .
 ز) اوراق الاخبار التي تبلغها الدوائر الرسمية الى الافراد عن كافة المعاملات وكذلك أوراق الاخبار التي ترسلها ادارة البرق والهريد الى ذوي العلاقة .
 ح) سندات السلف التي تصرف من خزانة الدولة للموظفين أو للدوائر الرسمية
 ط) السندات التي تؤخذ باستلام الطوابع واستلام قيمتها .
 ي) العرائض التي ترفع لصاحب الجلالة المشتملة على طلب احسان
 ك) رواتب الضباط وجنود الدفاع وموظفهم وضباط الشرطة وجنودهم وموظفيها وجنود وضباط خفر السواحل .^(١)
-
- (١) بموجب الامر السامي رقم ١٥٥٠ في ٢٦ / ٢ / ٦٩ اعفيت مقررات خويا الامارات اسوة بالجنود وبموجب قرار الشورى رقم ١ في ١٦ / ٢ / ٧٠ الموافق عليه بالامر السامي رقم ٢٠٠٩ في ١٨ / ٣ / ٧٠ اعفيت التقارير الطبية للضباط وجنود الشرطة وموظفيها والدفاع وخفر السواحل من الطوابع

- ل (سندات العمال الذين يتقاضون أجوراً يومية .
- م (استدعاءات المساجين .
- ن (استدعاءات طلب الأحالة على التقاعد أو إعطاء تعويض التيسيق .
- س (سندات قبض المنح والهدايا التي تعطى للمؤسسات الخيرية كدور الأيتام والأسعاف وسندات نفقات هذه الدوائر عدا سندات رواتب الموظفين .
- ع (الطوابع المتحققة على مبالغ صرفت لجهات مختلفة في الرياض لعدم إمكان الصاق طوابع عليها .
- ف (وصولات المسكاتب المسجلة والبرقيات .
- ص (السندات المحتوية على خمسين قرشاً وما دون .
- ق (الوصولات التي تعطى من كتاب العدل المحتوية على خمسين قرشاً وما دون أيضاً .
- ر (بيانات وكشوفات المحلات التجارية خارج المملكة العربية السعودية
- ش (سندات تجهيز وتسكين الطرحي .
- ت (سندات رواتب ومخصصات المفوضيات والبعثات السياسية والثقافية وما هو في حكمها .
- ث (سندات شهادات البدو^(١)
- خ (سندات قيمة الهدايا .
- ذ (سندات شركات الاستثمار .
- ض (سندات نفقات المساجين .

(١) تعدلت هكذا سندات العوائل المالكة واتباعهم وسندات شهادات البدو

الفصل الخامس

(أحكام خاصة)

- ٣١ — اذا فرض عدم وجود طوابع مناسبة لقاء ما هو موجود منها يستوفى ثمن الطابع عن طريق قيد قيمته ايراداً على حساب واردات الطوابع على أن يشرح على نفس المعاملة مقدار قيمة الطوابع وتاريخ ورقم القيد .
- ٣٢ — يعتبر هذا النظام نافذا اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ تبليغه .
- ٣٣ — يلغى نظام الطوابع المؤرخ ٢٧ / ١٠ / ١٣٤٤ وجميع ما الحق به من الاوامر العالية .

- ٣٤ — على نائبنا العام تنفيذ أحكام هذا النظام وتبليغه للجميع من يلزم للتقيد بأحكامه . ولما ذكر جرى التوقيع ؟؟؟

رئيس مجلس الشورى النائب الاول النائب الثانى

عنه

صالح شطا

صالح شطا

أعضاء

طاهر الدباغ عبيد مدنى احمد غزاوى محمد علي خوير
 محمود شطا محمد القاسى محمد مغيربى

صورة طبق الاصل

المدير العام لدبوان النيابة العامة

التوقيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئيس القريبين الشريفين

ديوان نائب جلالة الملك
ورئيس مجلس الوكلاء

الرقم ٥١٥١
التاريخ ٧/١٥
التوابع ١٧

الموضوع — حول تعديلات نظام الطوابع .

الى وزارة المالية

نبحث لكم مع هذا بصورة من قرار مجلس الشورى رقم ٦٤ في ١٣٦٩/٥/٢٢
المرفوع رفق خطاب المجلس رقم ٥٦٢ تاريخ ١٣٦٩/٥/٢٢ والمتخذ بحضوره ووافقة
مندوب وزارتكم محمد حسن فقي وحيث قد وافقنا على القرار المذكور فللاحاطة
بموجبه واعتماده حرر

نائب جلالة الملك

عنه

عبد الله القيصلي

صورة قرار مجلس الشورى

رقم ٦٤ فى ٢٣ / ٥ / ٦٩

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفوقة الواردة من المقام السامى برقم ٣٢٤٢ فى ٢٧ / ٤ / ٦٩ حول نظام توحيد الطوابع وما ابداه المفتش العام للتدب لوزارة المالية لوكيل وزارة المالية من ملاحظات عليه بخطابه رقم ٥٥٣ فى ٢٤ / ١ / ٣٦٩ وهي : —

- ١ — أيدتم معاديتكم عدم شمول الصاق الطوابع التى نصت عليها المادة الثانية من النظام نيابة عن بعضها لطوابع الطرق ولهذا أرى بعد استجسانكم حذف كلمة (أو طابع طرق) من عجز المادة الثانية من نظام الطوابع الحديث وتعميم ذلك للماليات والدوائر الحكومية وإعلانه فى الصحف المحلية ليزول الالتباس الواقع من تلك الكلمة وما ورد بعدها فى المادتين (١٣ - و ٢٣) من نفس النظام.
- ٢ — انى أو كد لسعادتكم ان التناقض موجود بين ما جاء بالفقرة (خ) للمادة ١٤ من النظام المذكور والفقرتين (ذ،ض) وما جاء فى المادة الثالثة من أمركم الكريم ايضاحا لذلك غير واضح تمام الوضوح ولا يزال الموضوع فى حاجة الى تفسير أوضح وهذا طبعاً من اختصاص واضع النظام وهو مجلس الشورى والذى يظهر لى هو لزوم تعديل جملة (سواء كانت محبوبة على مبلغ معين او لم تكن) فى الفقرة (خ) بجملة (اذا لم تسكن محبوبة على مبلغ معين) وبذلك يزول التناقض .

٣ — وكذلك ما اوردته عن ملاحظتي على سندات المبالغ المحكوم بها بموجب اعلام وتقدم للدوائر الرسمية التي وردت في النظام القديم بالفقرة (٣٥) من المادة (٢١) لا يمكن ان تنطبق عليه الفقرة (١) من المادة (٣٠) من النظام الحديث لان الفقرة المذكورة خاصة بالاوراق المتبادلة بين الدوائر الرسمية فقط .

وأما ما نصت عليه الفقرة (٣٥) من المادة (٢١) من النظام القديم عن السندات المتضمنة تسليم المبالغ المحكوم بها بموجب اعلام وتقدم للدوائر الرسمية فهي عامة تشمل سندات المبالغ المحكوم بها على دائرة رسمية لدائرة رسمية وهذه يمكن ان تنطبق عليها الفقرة (١) من المادة (٣٠) من النظام الجديد وتشمل سندات المبالغ المحكوم بها للدوائر الرسمية على غير جهات رسمية وهذه يجب ان يكون لها حكم خاص وقد يمكن ان تنطبق عليها الفقرة (ب) من المادة (٢٢) .

٤ — أرى بعد استحسان سعادتكم ان لا يترك ما جاء في الفقرة (٤٤) من المادة (٢١) من النظام القديم فيما يختص بالصاق طوابع خاصة على القرارات النهائية المتضمنة احالة المزايدات والمناقصات الى ملتزمينها .

٥ — أما ما جاء في الفقرة (١) من المادة (٢٢) عن الصاق طابع بقرش سعودي على وصولات استلام اجور البرقيات والتجارير المضمونة (المسجلة) فقد سبق ان صدر أمر سام برقم (٦١٥) في ٦ / ٢ / ١٣٥٢ باعفاءها من الطوابع لاسباب قوية كانت عمرضتها ادارة البرق والبريد العامة وانى بعد استحسان سعادتكم ارجح بقاء هذا الاعفاء اذا كانت الاسباب لا تزال قائمة وبحسن البحث في ذلك مع ادارة البرق والبريد العامة . ثانيا لدى مجلس الشورى على ان هذه الوصولات على ما اعلم لا تلتصق عليها أى طابع في الممالك المجاورة ولا سواء .

٦ — أرى بعد استحسان سعادتك لزوم اضافة جملة (عند تسليمها لأربابها) على الفقرة (ف) من المادة (٣٠) من النظام الجديد ليزول اللبس الواقع بينها وبين الفقرة (١) من المادة (٢٢) فيما اذا بقي حكمها قائماً بعد دراسة ملاحظتي التي جاءت في المادة ٥ أعلاه .

٧ — وكذلك لم يتعرض النظام الحديث للطابع اللازم وضعها على الرخص التي تعطى لبائعي الطابع الرخص التي تعطى لمتعاطي بيع الادوية البسيط والمستحضرات حيث نص النظام القديم علي من يلزم الاولى منها من طابع بالفقرة ٤٦ من المادة (٢١) ومصدر قرار مجلس الشورى مصدقاً بالامر السامي بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٥٦ عن الثانية .

٨ — كذلك لم يتعرض النظام الحديث للطابع اللازم الصاقها علي استمارات طرود البريد الخ — ارحية التي صدر الامر السامي رقم ١٢٦٦٥ في ٢٦ / ١٠ / ٦٨ بالصاق طابع مقطوع بقيمة قرش سعودي واحد عليها .

٩ — اما ما جاء في ختام امركم عن الغاء المادة الخاصة بتعيين مفتش مخصوص لأجراء التفتيشات المسقمة بشأن الاوراق - التابعة لرسم الطابع للمقابلة بالدوائر الرسمية والشركات والمحلات التجارية فاني اوجه نظر سعادتك الى ان نظام التفتيش وان كان نص علي تكليف المفتشين بتحقيق الرسوم والضرائب وتلقيها في مختلف الدوائر الا انه لم يخولهم البحث في معاملات واوراق الشركات والمحلات التجارية بصفة صريحة ولا شك ان هذه الشركات والمحلات ستمانع في مطالبة المفتشين المالىين رؤية سنداتهم ومعاملاتهم واوراقها فمحض ماوضع عليها من طابع وما لم يوضع وما الى ذلك اذا لم يكن هناك نظام خاص او مادة صريحة في نظام الطابع او نظام التفتيش ويعلن عنه في الصحف المحلية تعطى الحق للمفتشين للمالىين البحث مع الشركات والمحلات التجارية عن سنداتهم ومعاملاتهم واوراقها

التي يلزم الصاق الطوابع عليها بموجب النظام ويلزم ادارات الشركات واصحاب المحلات التجارية بتمكين المفتشين الماليين من ذلك واجابتهم لطاباتهم الرسمية على اننى ارى وجوب تخصيص مفتشين دائمين لذلك يلمون باللغة الانجليزية ويقولون فيما بينهم مناوئة تعقيب الشركات والمحلات التجارية فى فترات مختلفة من كل عام نظرا لاتساع هذا العمل مما لايمكن المفتشون الدور يون اداءه ضمن اعمالهم النفقيشية ولان بعض هذه الشركات والمحلات تحرر سنداتها واوراقها ومعاملاتها باللغة الانجليزية .

ويرى احالة المعاملة الى مجلس الشورى لدرسها من قبله مع اصحاب الاختصاص .
واما ابداء رئيس الخبراء الماليين نحو تلك الملاحظات بخطابه رقم ١١٦ فى ١٤ / ٢ / ٦٩ المتضمن ماينى . —

أ — نصت المادة (٢) من النظام المذكور على توحيد الطوابع النسبية والمقطوعة على ان تعتبر قيمتها اساسا لقبول المعاملات سواء كانت هذه المعاملات من حيث الاساس تابعة لطابع نسبي او مقطوع او طابع طرق فهذه المادة تشمل طابع الطرق ايضا لانه لم يخرج عن كونه طابعا نسبيا فالمادتان ١٣ و ٢٣ معناهما ان المعاملات التى تتبع الطابع النسبي او المقطوع من حيث قيمتها لا تشمل طابع الطرق .

١ — يعنى ان هذا الطابع يجب ان يضاف علاوة على الطابع النسبي او المقطوع السابق الذكر ويعنى ايضا جوزا الصاق طابع نسبي او مقطوع بدلا عن طابع الطرق بسبب التوحيد الواقع .

٢ — ان الفقرة (خ) المادة (١٤) هى خاصة بالسندات المتضمنة القبض والاستلام والابراء سواء كانت محتوية على مبلغ معين أو لم تسكن دون سواها اما بقية السندات فهى تابعة للطابع المبحوث عنه فى النظام المذكور .

٣ — ان الفقرة (ب) للمادة (٢٢) مختصة بالوصلات التي تعطى من قبل الدوائر الرسمية الاشخاص مهما كانت محتوياتها اما الوصلات التي تعطى من دائرة رسمية لدائرة رسمية اخرى فهي معفاة من الطابع كما نصت على ذلك الفقرة (١) للمادة ٣٠ من النظام الجديد كما لا يخفى .

٤ — اما الوصلات التي تعطى تلقاء استلام اجرة البرقيات والتجارير المضمونة فهي خاضعة للطابع كما نصت على ذلك الفقرة (١) للمادة (٢٢) من النظام الجديد .

٥ و ٦ — بمناسبة كون وصلات استلام أجرة البرقيات والتجارير المضمونة خاضعة للطابع كما أوضحنا ذلك بالفقرة (٤) من هذا الايضاح فان الاعفاء للمبحوث عنه بالفقرة (ف) للمادة (٣٠) يختص بالمكاتب المسجلة والبرقيات عند تسليمها لاصحابها سواء ذكرت في النظام المذكور أو لم تذكر .

٧ — من المعلوم أن النظام الجديد النفي ويلتص بجميع مانص عليه النظام القديم وما لحقه من تبليغات وقرارات ولذلك فان حكم النظام الجديد هو التبع وغيره ملغى حكماً بمعنى أن المعاملات التي لم يرد بشأنها نص صريح تكون معفاة من الطابع .

٨ — هذه المسألة خاضعة للايضاحات المدرجة بالفقرة السابقة .

٩ — ان المادة (١٠) من نظام التفتيش نصت على قيام المفتشين بتفتيش وتدقيق سائر المعاملات المالية المتعلقة بتحقيق وجباية كافة الضرائب والرسوم ومالى ذلك من الواردات وبتدقيق النفقات العامة وصحة القيود الحسابية لدى كافة الدوائر والمستودعات بما فيها الجمارك والبرق والبريد سواء منها النقدية والمينية كالطوابع والارزاق والعلاجات والاشياء ذات القيمة والأدوات والآلات الحكومية

على اختلاف أنواعها وبدون استثناء شيء منها إلخ .. فهذه المادة كافية فيما اعتقد
 كون أن المفتشين يستطيعون عندما يصدر اليهم أمر من مرجعهم أن يفتشوا
 أو يوقفوا معاملات الشركات والمحلات التجارية فيما يتعلق بالخصوصات المتعلقة
 بالطوايع دون سواها اذ أن ذلك داخل ضمن نطاق احكام المادة العاشرة المذكورة
 هذا ما عن لى تنفيذه على ملاحظات المفتش العام » وان كنتم في ريب من صحة
 هذا التنفيذ فمجلس الشورى هو الذى له الحق فى تفسير ما ترنونه ملتبسا »

وماحالة ما ذكر الى لجنة الانظمة بالمجلس قامت بدرسه وقررت بحضور
 وموافقة مندوب وزارة المالية السيد محمد حسن فتى ما يأتى :

لقد كان وضع نظام الطوايع الحديث من قبل الوزارة على مبدأ توحيد
 الطوايع النسبى منها المقطوع فى نوع واحد وعلى اساس زيادة قيمة بعض منها
 وتخفيض البعض الاخر فاحيل الى المجلس وخرج النظام من المجلس باتفاق مع
 مندوب وزارة المالية على الاساس المقترح من قبل الوزارة المذكورة عدا بعض
 تعديلات طارئة عليه املتها المصلحة العامة والغاية المزدوجة موافق عليها من
 قبل المندوب ايضا ومع ما تعتقده اللجنة من انه لا بد وان تقوم بواجبها نحو
 دراسة كل ما يحال اليها من مواضيع فقد درست اللجنة المقترحات المقدمة من
 رئيس التفتيش المنقذ وتعليقاته القانونية على النظام فلم تجد فيها ما يستدعى
 اعادة النظر من جديد فى نظام صدر قريبا وطبع بالفعل بد ان محص تمحيصا وافيا
 خصوصا وان المدة التى قد يقال ان التجارب خلالها هى التى املت التعديل قصيرة
 جدا ولما يحف الخبر الذى سطر معه امر الموافقة السامية عليه بعد رفعه من المجلس
 ورأى اللجنة بعد ايضاح ما تقدم وهو التمسك بهيكل النظام الذى صدر من
 المجلس واصبح منذ اولا بالفعل بعد طبعه حتى تضى مدة كافية يستطيع ان
 يستفاد من التجارب وما تمليه الحوادث خلال ذلك من اسباب موجبة تستدعى

التعديل والحذف والاضافة وان يكتب للمقام السامى عن ذلك ويحال الى المجلس
مسودة ليمحيص ذلك جميعه على ضوء الغاية المشتركة والصالح العام . ولدى عرض
ما ذكر على بساط البحث فى جلسة عامة بالمجلس تقرر الموافقة على تقرير بل
الانظمة المثبت بعاليه المتخذ بحضور وموافقة مندوب وزارة المالية الشيخ
حسن فقى — ولما ذكر جرى التوقيع :

الفائب الثانى الفائب الاول رئيس مجلس الشورى

اعض

صورة طبق الاصل —

المدير العام الديوان النيابة العامة

المساعد

التوقيع

الموضوع - الأوراق والمعاملات المعفاة من الطوابع

عدد	لغة
٧٥٧٧	٢

الى وزارة المالية

نبحث لكم مع هذا بصورة من قرار مجلس الشورى رقم ١٠٥ وتاريخ ٦/٥
 ١٣٦٩ / ٩ / المرفوع بخطابه رقم ٤٧٢ وتاريخ ٥ / ٦ / ١٣٦٩ فى الصدد
 للمشروع بعاليه - وقد وافقنا عليه فاعتمدوا الاحاطة به وانفاذ مؤداه حرر .
 نائب جلالة الملك

صورة قرار مجلس الشورى

رقم ١٠٥ وتاريخ ٥/٦/١٣٦٩ هـ

اطلع مجلس الشورى على اوراق المعاملة المرفوقة الواردة من المقام السامى برقم ٥٧٠٥ وتاريخ ١٣/٨/٦٩ المشتملة على قرار اللجنة المالية بوزارة المالية رقم ١٤١ فى ٢٠/٤/٦٩ ونصه :

١ — ان المعاملات المعفاة من الطابع مصرح عنها بالفقرات المدرجة بالمادة ٣٠ من النظام المذكور اى ان البحث عنها يصبح زائداً .

٢ — التجار الذين لهم حساب جارى مع الخزينة كذلك يجب ان تكون مخابرتهم ومراجعاتهم معفاة من الطابع المذكور فيما يتعلق بحساباتهم دون سواها .

٣ — الموظفون الذين يرفعون عن معاملات رسمية تدخل ضمن نطاق المادة ٣٠ أساقفة الذكر اى انه يشملها الاعفاء .

٤ — الجوابات التى يرسلها الموظفون والاشخاص عن اسئلة موجهة اليهم من قبل الدوائر الرسمية معفاة ايضا .

٥ — مراجعات رؤساء الدوائر وغيرهم من الموظفين مهما كانت وظائفهم تخضع طلباتهم الى الطابع فيما اذا كان لها صفة خاصة بهم اى مصلحة شخصية . اما اذا كانت هذه المراجعات فى سبيل الدائرة أو المصلحة التى يرأسونها أو يشرفون عليها فهى معفاة .

٦ — رجال الامراء الكرام اي الخويا ومن يحكمهم تعفى مراجعاتهم من الطابع فيما اذ كانت هذه المراجعات تتعلق بخصومات ومطالب حضرات الامراء .

٧ — المراجعات اي الاستدعاءات التي ترد من اشخاص مقيمين او موجودين خارج المملكة معفاة من الطابع لعدم وجود طوابع سعودية في تلك المحلات سيما وهم يدفعون اجرة المكاتب التي يرسلونها مع البريد اما الاشخاص الموجودين داخل المملكة فهم خاضعون لرسم الطابع حكما وطبعا اذا كانت طلباتهم ومراجعاتهم ذات صفة خاصة وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم في جلسة عامة بالجلس تقرر الموافقة على تقرير اللجنة المالية بوزارة المالية المفصح عنه بعاليه الموافق عليه من قبل وكيل الوزارة المتخذ بصدد اغفاءات من الطوابع شمل تفصيلها تقرير اللجنة بعاليه ويرى المجلس بعد الموافقة السامية على هذا القرار ان يدخل في التعديل بمحله من نظام الطوابع الحديث حسب الفقرات الموضحة فيه . كما يقضى . بذلك النظام والاصول التشريعية المتبعة . ولما ذكر جرى التوقيع ..

النائب الثاني	النائب الاول	رئيس مجلس الشورى
عبد الله الشيبى		عنه عبد الله الشيبى

اعضاء _____

محمد طاهر الداغ — عبد القادر الغزاوى — محمد على مغير بى — محمد الفضل

محمد على خوقير — حمزه ارزوقى

صورة طبق الاصل

المدير العام لديوان النيابة العامة

التوقيع — ع

336.272:A65nA:c.1
السعودية. وزارة المالية
نظام توحيد الطوابع
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01013759



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

336.272
A65nA
C.1